

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ: ٤٢٩	
بتاريخ: ٢٠٠٦/٤/٢٩	

## مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

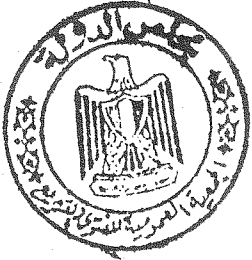
ملف رقم: ٨٦ / ٤ / ١٥٣٤

### السيد المهندس / وزير التجارة الخارجية والصناعة

تحية طيبة وبعد

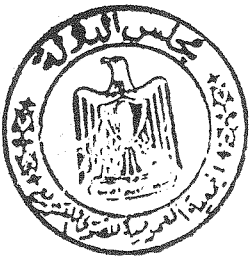
فقد اطلعنا على كتابكم رقم [ ٢٨٤٥ ] المؤرخ ٢٢/٣/٢٠٠٥ بشأن مدى أحقية العاملين المعينين بنظام المكافأة الشاملة بوزارة التجارة الخارجية والصناعة في حساب كامل مدة خدمتهم السابقة التي قضوها بعقود عمل مؤقتة بالوزارة بنظام المكافأة الشاملة قبل تعيينهم على وظائف دائمة.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن وزارة التجارة الخارجية والصناعة كانت قد أصدرت قرارها رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين بعض العاملين لديها بنظام المكافأة الشاملة بوظيفة سائق مركبات ثالث بالدرجة الخامسة بالمجموعة النوعية الحرفية لوظائف الحركة والنقل طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ( ٢٣ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠، وأحكام الكتاب الدوري رقم ٦ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تعيين العاملين بمكافآت شاملة على درجات دائمة، وإذ تقدم هؤلاء العاملين بطلبات إلى جهة عملهم يلتمسون فيها ضم مدة خدمتهم السابقة التي أمضوها بنظام المكافأة الشاملة إلى مدة خدمتهم كمدة خبرة عملية، فارتأت الوزارة استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن، الذي أفاد بكتايبه رقمي ٨٥٢٥، ٩٩٣٣ المؤرخين ٢٨/٦/٢٠٠٤، ٩/٨/٢٠٠٤ بأن العامل الذي يتم تثبيته وفقاً لحكم



الفقرة الثانية من المادة ( ٢٣ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ آنفه الذكر دون ان يكون أو امتحان خروجاً على القواعد العامة في التعيين تطلب المشرع لتثبيته توافر امرين : - أولهما : قضاء مدة ثلاثة سنوات متصلة بالعمل المؤقت ، ثانيهما : - الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة التي تم تثبيته عليها ، وبدون توافر الشرطين معاً لا يتم التعيين ، وأنه طالما أن مدة الثلاث سنوات متطلبة لشغل الوظيفة فلا يجوز حسابها كمدة خبر عملية زائدة وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ( ٢٧ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، أما المدد التي تزيد على ذلك فيجوز النظر في حسابها إذا كانت تتفق وطبيعة الوظيفة المعين عليها العامل ، ويرجع في تقدير ذلك إلى لجنة شئون العاملين بالجهة ، وبمراعاة قيد الزميل في جميع الأحوال ، وعلى أثر ذلك صدر القرار التنفيذي رقم [ ٤٧٦ ] لسنة ٢٠٠٤ بحسب مدة الخبرة العملية الزائدة على ثلاث سنوات التي أمضاها المعروضة حالتهم بالوزارة بنظام المكافأة الشاملة قبل تعيينهم بوظيفة سائق مركبات ثالث بالدرجة الخامسة بالمجموعة النوعية الحرفية لوظائف الحركة والنقل ، وإذا لم يرتض هؤلاء تسوية حالتهم الوظيفية على هذا النحو لرغبتهم في حساب كامل مدة خدمتهم التي أمضوها بعقود عمل مؤقتة كمدة خبرة عملية فتظلموا من قرار الترميم ، فطلبتم الرأي من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من ابريل سنة ٢٠٠٦م الموافق ٧ من ربيع الأول سنة ١٤٢٧هـ فتبين لها أن المادة ( ١٧ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن " تعلن الوحدات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة في صحيفتين يوميتين على الأقل ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها . وتحدد السلطة المختصة الوظائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان " وتنص



الفقرة الثانية من المادة ( ٢٣ ) من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ على أن " كما يجوز استثناء من حكم المادة (١٧) تعيين العاملين المعينين بمكافآت شاملة على إتمادات الأجور وفقاً لأحكام التأشير العامة للموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والذين مضى على تعيينهم بهذه الصفة ثلاث سنوات على الأقل، في الوظائف الشاغرة بدرجات بداية التعيين بالجهات التي يعملون بها إذا توافرت فيهم شروط شغلها، وذلك بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة " كما تنص المادة ( ٢٧ ) منه والمستبدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن " ..... كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر. ويكون حساب مدد الخبرة الموضحة بالفقرتين السابقتين وفقاً للقواعد التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية "

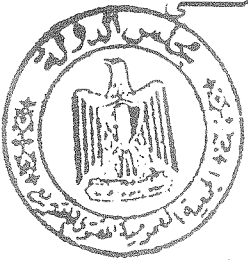
واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم \_ وحسبما جرى به إفتاؤها \_ أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بعد أن جعل القاعدة العامة في التعيين أن يكون من خلال إعلان يكفل المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في شغل الوظائف الدائمة، أورد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات في نصوص متفرقة منها ما استحدثته بالفقرة الأخيرة من المادة ( ٢٣ ) من ذات القانون من جواز تعيين العاملين المعينين بمكافآت شاملة في الوظائف الشاغرة بدون اعلان، واشترط لاعمال هذا الاستثناء ثلاثة شروط أولها : أن يكون التعيين في أدنى



الدرجات بالجهة التي يعمل فيها العامل بنظام المكافأة الشاملة. وثانيها : أن يكون العامل قد مضى على تعيينه بالمكافأة الشاملة ثلاث سنوات على الأقل. وثالثها : أن يوافق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على التعيين. وهذه الشروط مجتمعة وقد استلزمها المشرع لإعمال الاستثناء من شرط الإعلان كسبيل للتعيين، فيقتصر أثرها على ما اشترطت له، وهو إعمال الاستثناء ولا تتعداه. بما مؤداه أن مضى ثلاث سنوات على التعيين بالمكافأة الشاملة هو شرط للتعيين بدون إعلان وليس شرطاً لشغل الوظيفة التي يتم التعيين عليها. فلا يجوز اعتبارها مدة خبرة لازمة لشغل الوظيفة، لأن المشرع خصص بطاقة وصف الوظيفة لتحديد فيها مدة الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة فمن ثم فهي المرجع في تحديدها، فإن لم تشرط مدة محددة لشغل وظيفة معينة كان للعامل أن يطلب ضم مدة خبرته السابقة، وإذا اشترطت مدة كان له أن يطلب ضم ما يزيد عليها. لذلك فإن مدة العمل بمكافأة شاملة يجوز حسابها ضمن مدة الخدمة بالضوابط المحددة بالمادة ( ٢٧ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، دون أن يمنع من ذلك أن هذه المدة كانت سبباً للتعيين وفقاً للفقرة الثانية من المادة ( ٢٣ ) من ذات القانون، لأن لكل مادة غايتها ومجال أعمال أحكامها فلا تنافر بينهما إن اجتمعا. إذ أن غاية المشرع من الفقرة الثانية من المادة ( ٢٣ ) هي علاج لحالة العامل المؤقت الذي استطلت مدة شغله للوظيفة واعتمد على ما توفره له من مورد مالي يقيم أود معيشته، فأجاز المشرع للجهة التي يعمل بها تثبيته على وظيفة دائمة ليستقر في حياته، ولم يكن تحديد هذه المدة بثلاث سنوات إلا للحيلولة دون الإلتفاف على مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص على ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠. بينما قصد المشرع من المادة ( ٢٧ ) أن من له خبرة سابقة تفيد العمل في وظيفته الحالية جاز حسابها ضمن مدة خدمته، يستوى في ذلك أن تكون المدة السابقة مدة عمل بمكافأة شاملة أم بغيرها من أساليب شغل الوظائف، كما يستوى أن تكون قضيت في ذات الجهة أم في جهة غيرها.

وحيث انه ولما كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق ان المعروضة حالتهم تم تعيينهم

بوزارة التجارة الخارجية والصناعة ابان شهر ابريل من عام ٢٠٠٠ وقد تم تعيينهم على



وظائف دائمة بالوزارة وفقاً للفقرة الثانية من المادة (٢٣) سألقة البيان اعتباراً من ٢٠٠٣/١٢/٢٢ بوظيفة سائق مركبات ثالث بالدرجة الخامسة بالمجموعة النوعية الحرفية لوظائف الحركة والنقل، فمن ثم يحق لهم حساب مدة خبراتهم السابقة بالضوابط المحددة بالمادة (٢٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية المعروضة حالتهم في حساب مدة خبراتهم السابقة التي قضوها بالمكافأة الشاملة بالضوابط المقررة في المادة (٢٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في / / ٢٠٠٦

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

جمال دحروج

المستشار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



//م

١٧/٤/٠٦